تنمية المناطق الحدودية كمدخل لتفعيل مشروع التكامل المغاربي

The development of border areas as entrance to activate the Maghreb integration project

أم الخير عيشون

جامعة الجزائر 03، الجزائر، aichoun.oumelkheir@univ-alger3.dz

تاريخ الإرسال: 2021/01/12 **تاريخ القبول:** 2021/06/23 **تاريخ النشر:** 2021/07/10

ملخص:

جاء التركيز من خلال هذه الدراسة على موضوع التنمية في المناطق الحدودية المغاربية التي تعتبر ذات أهمية بالغة ومتعددة الأهداف اجتماعية، اقتصادية، أمنية بالنسبة لسكان هذه المناطق خاصة في ظل تنامي التهديدات الحدودية، وعليه تمّ تسليط الضوء على مختلف التحديات والمشاكل التي تعترض التنمية في هذه المناطق، واقتراح مجموعة من الحلول لدعم مشاريع التنمية. التي تكتسي بدورها أهمية في تعزيز التكامل بين الدول المغاربية، وفق استراتيجيات تعاونية شاملة ومدروسة على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: *المناطق الحدودية؛ التنمية؛ التكامل المغاربي؛ الدول المغاربية؛ التهديدات الأمنية الحدودية.*

Abstract:

The focus of this study is on the issue of development in the Maghreb border areas, which are of great importance and have multiple social, economic, and security goals for the residents of these areas, especially in the light of the growing border threats, and accordingly, we highlighted the various challenges and problems facing development in these areas. In addition to that we proposed a set of solutions to support development projects. Which, in turn, is important in promoting integration among the Maghreb countries, according to comprehensive and well-studied cooperative strategies in the long term.

Keywords: *Border areas; Development; Maghreb integration; Maghreb countries; Border security threats.*

***المؤلف المرسل: أم الخير عيشون. aichoun.oumelkheir@univ-alger3.dz**

مقدمة:

تعتبر الحدود مسألة ذات أهمية قصوى كونها تمثل الخط الفاصل الذي يحيط بالدولة ويحدّد مجالها الجغرافي الذي تمارس عليه الدولة سيادتها الوطنية، ويفصلها عن الدول المجاورة ممّا يمكنها من استغلال هذا المجال والانتفاع من موارده.

والحدود سلاح ذو حدّين ففي الوقت الذي تمثل فيه الحدود عامل عزل ونزاع بين الدول المتجاورة، يمكن أيضا اعتبارها عامل تنمية وتطوّر وتكامل في حالة الاستفادة من خصائص الأقاليم المتجاورة عن طريق وضع برامج تعاونية بينية مشتركة من خلال الاتفاقات بين الدول مثلما حدث مع التجربة الأوروبية، وعلى سبيل المثال مقاطعة سارلاند (فرنسا-ألمانيا) بعد أن كانت محل نزاع بين البلدين أصبحت مجالا للتعاون ومثالا يحتذى به في مجال تنمية المناطق الحدودية. التي يمكن استغلالها لخلق فرص للتعاون السلمي وتبادل المنافع وتجاوز الخلافات البينية.

غير أن المشهد المغاربي أثبت عكس ذلك، حيث تواجه الدول المغاربية معضلة التعامل مع المناطق الحدودية خاصة في ظل الخلافات البينية التي تعدّ عائق رئيسي أمام فشل المشاريع التعاونية المشتركة، بالإضافة إلى جملة المشاكل والتحديات التي تواجه التنمية في هذه المناطق على وجه خاص.

وتكمن أهمية الدراسة من خلال التركيز على الجانب التنموي للمناطق الحدودية المغاربية باعتبارها العمق الحقيقي للدولة، وأي تهديد تتعرّض له هذه المناطق يشكّل تهديدا مباشرا للأمن الوطني للدولة، ونتيجة لتنامي التهديدات الحدودية أصبحت الضرورة ملحّة من أجل تطوير وتنمية المناطق الحدودية المغاربية، وانتهاج الاستراتيجيات الملائمة لذلك لمواجهة مختلف المشاكل التي تفرضها البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، والدفع بوتيرة العمل التعاوني لتفعيل مسار التكامل المغاربي.

وعليه تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية تنمية المناطق الحدودية المغاربية وإمكانيتها من حلّ المشاكل والتحديات المطروحة، ومدى إسهامها في تفعيل مشروع التكامل المغاربي. من خلال خلق فرص للتعاون والتنمية والتكامل في مختلف المجالات وعبر مختلف الفواعل.

وتأسيا على ما تقدّم تتبلور لنا إشكالية الدراسة كالآتي: ما هي الاستراتيجيات المناسبة التي يمكن انتهاجها لتنمية المناطق الحدودية المغاربية، وكيف يمكنها أن تسهم في تفعيل مشروع التكامل المغاربي؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات مفادها:

- ✓ تنمية المناطق الحدودية المغاربية يكون عن طريق استراتيجية تعاونية بين الدول المغاربية.
- ✓ تكتسي تنمية المناطق الحدودية المغاربية أهمية قصوى في حل المشاكل والتحديات التي تعرفها المناطق الحدودية.
- ✓ تنمية المناطق الحدودية المغاربية سبيل لتحقيق الوحدة والتكامل الإقليمي المغاربي.

ومن أجل معالجة إشكالية البحث قسمنا الدراسة إلى أربعة محاور:

أوّلاً: الإطار المفاهيمي للمناطق الحدودية

ثانياً: المشاكل والتحديات التي تواجه التنمية في المناطق الحدودية المغاربية

ثالثاً: سبل وآليات تحقيق التنمية في المناطق المغاربية

رابعاً: إسهامات تنمية المناطق الحدودية المغاربية في تفعيل مشروع التكامل المغاربي.

1. الإطار المفاهيمي للمناطق الحدودية: قبل التطرق لمفهوم المناطق الحدودية ارتأينا في البداية أن نقف على تحديد مفهوم الحدود بصفة عامّة:

أ. مفهوم الحدود: الحدود جمع حدّ. والحدّ لغة يعني الحاجز بين الشيئين (المعجم الوسيط 2008، ص. 160) والغاية من الحدّ هنا الفصل حتى لا يختلط الشيء بالآخر أو يطغى عليه.

أما اصطلاحا: فلا يختلف عن التعريف اللغوي فهو حاجز بين شيئين، وبالتالي الحدّ الدولي بين الدولتين، وجوهر فكرة الحدود تقوم على عنصرين مادي ومعنوي فالأول يتمثل في الخط الفاصل بين شيئين أو مكانين، أو بين ما هو وطني وما هو أجنبي سواء كان طبيعيا سلسلة جبال أو بحر أو نهر أو صحراء، أو كان صناعيا كعلامات الحدود والخطوط السياسية، والثاني السلطة والقوة الملزمة أي الالزام والالتزام، وفكرة الحدود بهذا المعنى تتحقّق في كل تصرّف يقيم نوعا من العلاقات بغض النظر عن أطراف العلاقة المعنية، فالعلاقات تنشأ في كل الحالات وترتسم في ظل حدود معينة تتحدّد بموجبها طليعة هذه العلاقة ومدى نطاقها ومقومات استمرارها (أبو الخير، ص. 33).

وجاء تعريف الحدود في موسوعة السياسة لعبد الوهاب الكيالي على أنها الحدود التي تحدّ كيان الدولة وإقليمها الأرضي وتحدّد مساحتها الأرضية أو التي تمارس الدولة سيادتها عليها وكذلك تحديد مساحتها المائية. وهذا المعنى لم يعرف إلاّ في أوائل القرن العشرين. فالحدود موضع جغرافي تلتقي عنده قوى دولتين ينتهي عنده نفوذ كل دولة وقوانينها، وقد ارتبط قيام الوحدات السياسية بتخطيط الحدود وبضرورة تعيين هذه الفواصل. والحدود ظاهرة نتجت عن قيام القوميات المرتبطة بالوحدات السياسية وتعقيداتها الطبيعية والبشرية وليس لها شخصية متميزة عن الوحدات السياسية، لارتباطها بعلاقات الدول بعضها مع بعض. فالحدود كظاهرة جغرافية طبيعية وبشرية، لا يمكن النظر إليها على أنها حقيقة جغرافية وضعتها الطبيعة على الخرائط ولا على أنها حقيقة سياسية أو اجتماعية معتمدة على الإرادة الحرة للإنسان فحسب، بل لأن خطوط الحدود من تفكير الإنسان نتيجة عوامل متعدّدة أنشأتها وتتداخل فيها عوامل طبيعية وبشرية. هذا ولم تعرف الجماعات البشرية القديمة حدودا بالمعنى الذي نفهمه منها في الوقت الحاضر من وجود خطوط تحدّد الوحدات السياسية الحديثة، ذلك أن ظهور الدول بحدودها المخططة أمر حديث العهد، حيث جعلت الحدود خطوطا محدّدة معينة على خرائط وأحيانا على الطبيعة، بل وتعدّى الأمر إلى وضعها في معاهدات واتفاقات دولية، الأمر الذي أصبحت معه هذه الحدود تسمى الحدود السياسية أو الحدود الدولية (الكيالي، 166).

فالحدود عبارة عن مصطلح يستخدم للإشارة إلى الخطوط الحدية التي تعين النطاق الذي تمارس فيه الدولة ما لها من اختصاصات وسلطات وسلطان. وهذه الفواصل لا تعين إقليم الدولة على اليابس فقط. ففي حالة الدول الساحلية تمتد هذه الفواصل في خطوط مستقيمة نجو البحر، لتعين النطاق البحري الذي يخضع لسيادة هذه الدولة أيضا. كما أن هذه الفواصل لا تعين إقليم الدولة على المستوى الأفقي فقط، بل تعينه على المستوى الرأسي أيضا، فالحدود ترتفع عموديا عن سطح الأرض لتحدّد المجال الجوي. كما تمتد إلى

باطن الأرض لتعيّن النطاق الصخري الذي يرتكز عليه إقليم الدولة وتستخرج منه الثروات المعدنية (العيدروس 2002، ص. ص. 12-13).

ويعرّف "عدنان السيد حسين" الحد الدولي في كتابه "الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر" على أنها: الخط الذي يحدّد نطاق سيادة الدولة فوق مساحة محدّدة من الأرض، وهو يعين أطراف الدولة. فالحدود السياسية هي التي تحدّد انتهاء سيادة دولة وبداية سيادة أخرى (حسين 1996، ص. 49). ومن المعروف في علم السياسة وفي القانون الدولي كيف أن السيادة تشكل عنصرا من عناصر تكوين الدولة وأن الغلاف الذي يحفظ هذه السيادة ويحدّدها هو الحدود (حسين 1996، ص. 58). فالهدف من ترسيم الحدود سياسيا الحفاظ على بقاء الكيانات السياسية وصفاتها التي تميزها عن الكيانات الأخرى بالإضافة إلى توفير الأمن والحماية والسلام. وعليه فالحدود هي الخط الذي يحيط بالدولة ويرسم مجالها الخاص الذي تستطيع من خلاله مباشرة سيادتها ويفصلها عن سيادة الدول المجاورة الأخرى.

ب. تعريف المناطق الحدودية: المنطقة الحدودية تعرّف على أنها "المنطقة الممتدة من خط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين إلى عمق محدّد داخل إقليم كل من الدولتين"، أو هي المنطقة المتاخمة لحدود الدولة مباشرة وتمثل الظهير الخلفي لخط الحدود المتعارف عليه بين الدول. وفي بعض الحالات يتم تحديد عمق ومساحة هذه المناطق بين الدولتين على جانبي حدودهما وفقا لاتفاقية مشتركة، وفي حالات أخرى تكتفي الدول بتحديد الخط الحدودي الفاصل بينهما، ويتم تحديد مناطق الحدود وفقا للتقسيم الإداري الخاص بكل دولة على حدودها مع الدولة أو الدول المجاورة لها (رأفت 2017، ص. 8). وتعتبر المناطق الحدودية ذات أهمية استراتيجية كونها تشكل فضاءات للتواصل بين الدول المتجاورة، فيما يتعلّق بالتعاون بين هذه الدول في مختلف المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وكذا الأمنية، في وقت تراجعت فيه الحدود التقليدية للدولة أمام تفاقم ظاهرة العولمة وما صاحبها من تطورات على مستوى مختلف المجالات.

المناطق الحدودية هي أقاليم أين تلتقي السياسات العامة والممارسات التلقائية للسكان والفاعلين المحليّين، حيث تتعارض المقاربات التي تفضل التسيير الذاتي، مع التي تحث على الانفتاح والاندماج في عصر العولمة. وتشكل المناطق الحدودية أهمية استراتيجية بصفتها فضاءات تواصل وتبادل في سياسات حسن الجوار، والتعاون والقضايا الأمنية https://bit.ly/3x2nMiC. وبهذا تكون المناطق الحدودية هي تلك المناطق أو المساحات الجغرافية التي تقع على جانبي الحدود بحيث تكون خاضعة لسيادة وتنظيم وقوانين الدولة التي تنتمي إليها، فهي بذلك خط فاصل بين دولتين.

لقد بات الاهتمام بتنمية المناطق الحدودية من بين أولويات العديد من الدول على غرار الجزائر سيما في ظل الظروف الأمنية والاقتصادية الراهنة، إذ بات مواطنو هذه المناطق مستقطبين بشكل كبير من قبل شبكات التهريب والمنظمات الإرهابية، خاصة تلك المناطق الحدودية التي تشهد مستويات متدنية من التنمية في جميع مستوياتها الاقتصادية منها، الاجتماعية وحتى الثقافية. ولكل منطقة من تلك المناطق الحدودية لها طابعها الخاص اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهو الأمر الذي يفرض على السلطات المركزية أخذ هذه العناصر في الحسبان ضمن مخططات التنمية المحلية للهيئات اللامركزية (الولاية والبلدية) (مهري 2018، ص. 13). وعليه باتت مسألة تنمية المناطق الحدودية المغاربية أمر جدّ هام خاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن الوطني للدول، نتيجة تعدّد المخاطر والتهديدات الحدودية خاصة في ظل ضعف وهشاشة الدول المجاورة.

وتكمن الغاية من تنمية وتطوير المناطق الحدودية فيما يلي:

✓ **أهداف سياسية:** تعتبر الأهداف السياسية من بين أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول من خلال تنميتها للمناطق الحدودية، حيث تعتبر السبيل في تحسين علاقاتها السياسية مع الدول المجاورة لها، ممّا يجعلها تفكّر في خلق فرص للتعاون بشكل جدّي، ويولّد لديها الرغبة والإرادة السياسية في إحداث التكامل.

✓ **أهداف أمنية:** نتيجة ظهور التهديدات الأمنية الحدودية لم يعد باستطاعة الدول مواجهتها بمفردها، لذا تهدف الدول من خلال تنمية هذه المناطق إلى القضاء على البيئة التي تنشأ فيها هذه التهديدات كالهجرة، المخدرات، التهريب، الجريمة المنظمة... بالإضافة إلى إمكانية التنسيق الأمني فيما بين هذه الدول لمواجهة هذه التهديدات والذي يمكن أن يتطوّر إلى مجالات أخرى من التعاون في المستقبل.

✓ **أهداف اقتصادية:** إن تنمية المناطق الحدودية يعود بالفائدة الاقتصادية على الدول المتجاورة بشكل عام من خلال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الصناعة، الزراعة، التجارة إضافة إلى قطاع السياحة، والاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة على مستوى هذه المناطق سيدفع هذه الدول إلى ضرورة التنسيق على المستوى الإقليمي للنهوض بالقطاع الاقتصادي.

✓ **أهداف اجتماعية:** نتيجة الظروف الاجتماعية الصعبة تتولّد لدى سكان المناطق الحدودية الرغبة في التنقل إلى المناطق الداخلية التي تعتبر مرغوبة أكثر لممارسة نشاطات الحياة، وفي بعض الأحيان تؤدي بهم هذه الظروف إلى الهجرة الخارجية وترك بلدانهم. وعليه تهدف الدول من خلال تنميتها لهذه المناطق إلى جعل هؤلاء السكان يتمركزون في مناطقهم الأصلية من خلال توفير كل الشروط التي تسمح لهم بالعيش الكريم من صحة، تعليم، عمل، أمن...

2.المشاكل والتحديات التي تواجه التنمية في المناطق الحدودية المغاربية:

عرفت المناطق الحدودية عدة مشاكل منها ما تعلق بالجانب الأمني نتيجة اندلاع الثورات العربية، ممّا انعكس عنها جملة من التهديدات التي لازمت الحدود المغاربية، والتي كان لها تأثير بدورها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتأخر التنمية في هذه المناطق بسبب نقص الأمن والاستقرار. ومن هذه المشاكل والتهديدات نجد:

أ. غياب التنمية السياسية: حتى تكون الدولة منتعشة في اقتصادها وقادرة على تحقيق تنمية مستدامة في شتى المجالات يجب أن تكون هناك قيادة حكيمة ورشيدة قادرة على تحمل المسؤولية المنوطة بها، وذلك من خلال تحقيق احتياجات مواطنيها وتلبية رغباتهم بزيادة مداخيلها وتنوع الإنتاج ووضع سياسة اقتصادية حكيمة تنعش من خلالها الدول المجاورة. وفي هذا السياق لا ريب وأن نشير إلى وجود ما يسمى بالتبعية الاقتصادية الشديدة نحو الخارج كل ذلك أثر سلبا على الاقتصاد الداخلي للدول وجعلها تتخبط في مشاكل عويصة لا تستطيع الدول أن تجد لها حلاً، بسبب غياب قيادة حكيمة تسعى إلى خدمة مصالح الدولة وبالدرجة الأولى مصلحة مواطنيها (شرابشة 2018، ص. 235).

ب. الجماعات الإرهابية: إن المشكل الحقيقي الذي أصبح يهدّد سكان المناطق الحدودية يتمثل في انعدام الأمن خاصّة مع ظهور الجماعات الإرهابية، وما يترتب عليها من دخول الأسلحة إلى هذه المناطق بطريقة غير قانونية لا سيما مع ظهور الأزمة الليبية، فقد أصبحت الحدود مهددة بشكل مباشر من طرف الجماعات المسلحة خاصة

الحدود الجزائرية الليبية، وهذا ما يدفع الجزائر إلى اتخاذ تدابير استباقية قبل انتشار الظاهرة التي أصبحت تشكل خطرا على الأمن القومي للدولة.

إضافة إلى صعوبة التعامل مع الحركات الإرهابية وشبكات تجارة السلاح ووجود ملاذات آمنة عبر الحدود لهذه المجموعات الإرهابية المسلحة... وهي المشكلة التي تسببت في غلق الحدود بين المغرب والجزائر، على إثر انفجارات الدار البيضاء بالمغرب، والتي اتهمت فيها سلطات المغرب عناصر جزائرية في هذه العملية، كما أن الجزائر احتجت على تقصير المغرب في تسلل الإرهابيين إلى حدوده. ويعزز من ذلك ما يسميه بعض المراقبين حول سباق تسلح قائم بين البلدين (عبد العالي 2014، ص. 15). فالمشاكل البينية بين الدول المغاربية وعلى وجه الخصوص الجزائر والمغرب تقف عائقا أمام التنمية المشتركة للمناطق الحدودية وكذلك تعرقل مسار مشروع التكامل المغاربي بشكل عام.

ج. **التهريب والمخدرات:** إن ظاهرة التهريب هي نتيجة حتمية لانعدام التنمية في المناطق الحدودية، فغياب المشاريع التنموية وفرص العمل دفع سكان هذه المناطق إلى نشاط التهريب كوسيلة لتحصيل مداخيلهم، حيث تشهد هذه الظاهرة إقبالا واسعا من طرف شباب المناطق الحدودية فيقومون بتهريب المواد الطاقوية كالبنزين مثلا خاصة في الحدود الجزائرية التونسية إضافة إلى تهريب المواد الغذائية، وتهريب المخدرات التي تنتشر بشكل كبير في الحدود الجزائرية المغربية. وتعتبر ظاهرة تجارة وتهريب المخدرات من التهديدات اللاتماثلية التي انتشرت بشكل كبير على الحدود المغاربية، لكنها ليست بالجديدة فلطالما لجأ إليها سكان هذه المناطق كبديل لتحصيل مداخيلهم نتيجة النقص في مناصب الشغل وتدهور مستواهم المعيشي ونقص التنمية.

ففي الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019 صادرت الجزائر وحدها ما يقارب مليوني حبة من الأقراص المخدرة والمهلوسة، بزيادة قدرها 33% عن نفس الفترة من العام السابق 2018 (كلاع 2021، ص. 36). كما أن التهريب الجمركي يقوم بمعاكسة ومعارضة العلاقات التجارية للدولة، ويظهر هذا الأمر في حالة قطع الدولة لعلاقاتها التجارية مع دولة أخرى تربطها معها منافذ حدودية، فالتهريب الجمركي في هذه الحالة يعمل على تنقل البضائع والسلع بين هذه الدول على وجه يعارض تماما سياسة المقاطعة التي تمّ تقريرها من طرف الدولة، وهذا ما حدث بالضبط بين الجزائر والمغرب الأقصى بعد غلق الحدود البرية سنة 1994، فقد ازدادت تيارات التهريب حدّة في الحدود الجزائرية المغربية (طالب، يوسفي 2017، ص.ص. 237-238).

د. **الهجرة غير الشرعية:** تعدّ الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية من بين أبرز المشاكل التي أصبحت تؤرّق الدول النامية والدول المتقدمة على حدّ سواء، لما لهذه الظاهرة من انعكاسات على مختلف المجالات، وباعتبار الدول المغاربية منطقة عبور لهؤلاء المهاجرين إلى دول شمال حوض المتوسط أصبحت الظاهرة تطرح إشكالات أمنية واجتماعية واقتصادية وثقافية على الدول المغاربية الداخلية منها والحدودية، ففي بعض الحالات يفضل المهاجرون غير الشرعيين الاستقرار في دول العبور ممّا يشكل عبئا على الدول المغاربية خاصة من الناحية الاقتصادية.

هـ. **التخلف الاقتصادي:** الذي يعتبر السمة البارزة للمناطق الحدودية، لاسيما القطاع الصناعي، انعدام البنى التحتية، الفقر، انعدام الأمن، ...بينما تزخر منطقتنا المغاربية عامّة والجزائر خاصّة بمقومات طبيعية مغرية أثارت مطامع دول عديدة سابقا (الاحتلال الفرنسي)، ورصيدا حضاريا مؤثرا ما يؤهلها لاجتياز وضع التفكك والتجزئة، ورفع رهان استثمار المناطق الحدودية التي من شأنها الدفع بها قدما نحو بناء كتلة اقتصادية

متكاملة، نظرا لاغتنائها بموارد طبيعية متنوعة تشكل عاملا نهضويا إذا ما تمّ استثمارها كلية وبجاهزية قصوى، بالاعتماد على المستوى الاتصالي مدعوما بمستويات علمية وتقنية، إمكانات تكنولوجية وحكامة راشدة (عثماني، بخوش 2018، ص. 248) وتعتبر مشاكل الحدود بوابة للتواصل والبناء الشفاف بين الدول المغاربية، وأحد الرهانات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، والتي من شأنها أن تحول المناطق الحدودية من بؤر للتوتر والجريمة المنظمة والإرهاب والتهريب والمخدرات وتبيض الأموال إلى بوابات استراتيجية ووسيلة للتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، كما يمكن تحويلها إلى إحدى أدوات التكامل والوحدة والبناء المغاربي https://bit.ly/3ckzJs2.

و. **التحديات العلمية والتكنولوجية:** تواجه الدول المغاربية مجموعة من التحديات العلمية والتكنولوجية الهائلة خاصة بعد ظهور ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة مثل كوريا الجنوبية، الهند، تايوان... هذه الأخيرة التي أرست أسس صناعية متطورة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ولا سبيل إلى الدول المغاربية أن تحذو حذوها إلا إذا تحولت إلى قطب صناعي متكامل. حيث أن هناك نمطين أحدهما يشكل النمط المغربي التونسي الذي يعتمد على نوع من التصنيع الموجه إلى السوق المحلية والنمط الثاني هو الجزائري الذي عن طريق صناعاتها الثقيلة التي تعتمد على تحويل الخامات والصناعات الغازية والبترولية الموجهة للخارج. أما النمط الثالث فهو النمط الموريتاني الذي يعتمد أساسا على الصناعات الاستخراجية (الحديد والنفط) (شرابشة 2018، ص. 237). دون أن ننسى أهم عائق للتنمية بالمناطق الحدودية والذي يتمثل في ضعف السياسات التنموية المشتركة بين الدول المغاربية والذي يعتبر أهم مدخل لتحقيق التنمية على الحدود، على اعتبار توافر العديد من النقاط المشتركة بين المناطق الحدودية المغاربية منها طبيعة العامل الجغرافي والتاريخي والموارد الأولية والثقافة واللغة والأهداف... إضافة إلى المشاكل المشتركة التي تعاني منها هذه المناطق والتي تتمثل أساسا في غياب التنمية.

3. سبل وآليات تحقيق التنمية في المناطق الحدودية المغاربية: يمكن تنمية المناطق الحدودية المغاربية من خلال اتباع السياسات والأطر التالية:

أ. **تنظيم تجارة الحدود:** لتنظيم تجارة الحدود أهمية قصوى خاصة على حدود الدول المغاربية حيث تلعب دورا مهما في ضبط العمل في مجال التبادل للسلع منعا للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة، كما تمثل مؤشرا مهما لاستقرار العلاقات بين الدول وتكمن أهمية تجارة الحدود في النقاط التالية: (رايس وآخرون 2018، ص.ص. 129-130).

- ✓ فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية على ممارسة النشاط الاقتصادي على أسس قانونية.
- ✓ تعمل على إيجاد أساليب فعّالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة يحدث أثرا إيجابيا في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير، وبالتالي يساعد على الاستقرار والحدّ من الهجرة إلى العواصم والمدن الكبرى.
- ✓ دخول وخروج السلع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغوط على موانئ الدول الرئيسة.

- ✓ تعمل تجارة الحدود على تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول.
- ✓ تساعد في تسهيل الحصول على سلع مستوردة بالعملة المحلية.
- ✓ مع تطوير تجارة الحدود تصبح هناك مصالح اقتصادية مع دول الجوار تدعم توحيد الرؤى السياسية بين دول الجوار.

فمن خلال تجارة الحدود تستطيع الدول المغاربية خلق مصالح مشتركة بينها، ممّا ينعكس بالشكل الإيجابي على العلاقات السياسية بين الدول المغاربية، والتي ميزتها الخلافات السياسية منذ استقلالها ولا تزال تلازمها ليومنا هذا، خاصة العلاقات الجزائرية المغربية بسبب ملف الصحراء الغربية وغلق الحدود والتي كانت دائما تشكل عائقا أمام إقامة تعاون وتكامل في إطاره الإقليمي، كما توفر تجارة الحدود الحاجات الضرورية لسكان المناطق الحدودية وبالتالي لن يكون هناك دافع لترك هذه المناطق والزحف نحو المناطق الداخلية، كما أنّ بإمكانها توفير مناصب الشغل ممّا يساعد على الحدّ من أنشطة التهريب على حدود الطرفين.

ب. إنشاء المناطق الحرة الحدودية: ويقصد بها تلك المناطق التي تقع بين حدود دولتين أو أكثر وتستطيع أن تكون صناعية، خدمية أو تجارية حسب السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المتبناة لها. فباعتبار المناطق الحرة كوسيلة وآلية اقتصادية مرنة، توظفها الدول من أجل تحقيق استراتيجياتها وسياساتها الاقتصادية الخاصة بها حيث ظهرت العديد من أشكال المناطق الحرة من مناطق حرة تكنولوجية، مناطق حرة فلاحية، مناطق حرة إعلامية، معرفية، مناطق حرة سياحية (شاشوة 2016، ص. 324). كما تعتبر المناطق الحرة الحدودية همزة وصل بين الدول المجاورة، حيث تكون مشتركة في الرقعة الجغرافية وكذا التسيير، هذا ما يجعل احتكاك وتقارب فيما بين اقتصاديات الدول من حيث طرق التسيير وكذا النظم الاقتصادية وحتى الرؤية الاستشرافية للاستراتيجيات المستقبلية المشتركة (شاشوة 2016، ص. 328). وتكون هذه المناطق خاضعة لسياسة مشتركة بين البلدين بحيث تكون هذه السياسة خاصة بهذه المناطق فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية والتجارية للمنطقة، كما يجب مراعاة طبيعة وخصوصية المنطقة فيما يتعلق بإنشاء هذه المناطق.

وبهذا تكون المناطق الحرة خاضعة لتسيير مشترك بين الدول التي تتقاسم الحدود من أجل تبادل الخبرات والمهارات بما يسمح برفع الكفاءة وتعظيم الفوائد، كما أن إنشاء المناطق الحدودية المغاربية الحرة سيسمح بخلق فرص العمل لسكان المناطق الحدودية وجلب التنمية للمنطقة، بالإضافة إلى أن احتكاك اقتصادات الدول سيدفع إلى التنسيق ورسم سياسات اقتصادية موحدة بشكل يرسي دعائم التعاون المشترك على المدى البعيد خدمة للمصلحة المشتركة في سبيل تفعيل مشروع تعاوني اقتصادي.

ج. اعتماد المشروعات المشتركة لتنمية المناطق الحدودية: إن اعتماد هذا الأسلوب ينتج عنه ما يلي: (لجنيف وآخرون 2018، ص. 61).

- ✓ إزالة الحدود القائمة بين الدول الأطراف المساهمة، من خلال إقامة مناطق التكامل الاقتصادي بغرض الاستغلال الأمثل للموارد البشرية، وهذه الخاصية التي تنفرد بها المشروعات المشتركة، تمكنها من حل المشاكل الحدودية التي تكون في الغالب سببا في التوتر بين الدول النامية في أيامنا هذه، وجعلها عامل قوة واتحاد بدل عامل تجزئة وتفرقة.

- ✓ القدرة على خلق التشابك فيما بين اقتصاديات الدول الأطراف، وزيادة العلاقات الاقتصادية بينها، وبالتالي إمكانية التأثير إيجابيا في عملية اتخاذ القرارات السياسية الجماعية من قبل هذه البلدان "مثل ما يفعله الاتحاد الأوروبي"، ممّا يجعلها أداة فعّالة لمعالجة مشكلة السيادة "التي تتذرع بها الدول النامية" بصورة تدريجية باتجاه تحقيق الاتحاد الاقتصادي.

وهكذا يمكننا أن نقول إنه من خلال تجسيد هذه المشاريع المشتركة تهدف الدول إلى تحسين الوضع القائم، وذلك بالاعتماد على خطط مدروسة بناءً على الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة لدى المناطق الحدودية من أجل تحقيق النتائج المسطرة التي هدفت إليها عملية التنمية والتطوير في مختلف المجالات من أجل إنعاش هذه المناطق وامتصاص مشكل البطالة وتوفير فرص العمل لسكان هذه المناطق دون اللجوء إلى الطرق غير القانونية، لتحفيزهم على الاستقرار في مناطقهم الأصلية.

د. **تشديد وتنسيق العمل الأمني والجمركي:** لمكافحة التهريب والاتجار بالبشر من خلال توسيع والرفع من عدد المراكز الحدودية للمراقبة والتفتيش، وكذا فتح معابر حدودية جديدة لمضاعفة التبادل التجارية مثلما تمّ في الحدود الجنوبية بين تندوف وموريتانيا (معبر الزويرات) ممّا يعزّز فرص التبادل التجاري أكثر (يوسفي 2018، ص. 31).

لذا فإن الاستراتيجية الأمنية بالمناطق الحدودية الجزائرية يجب ألاّ تكتفي بملاحقة المجرمين والمهربين، وإنما يتوجّب أن تأخذ منحى آخر قائم على الدراسة والتحليل لكافة المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية وأثرها على مستقبل الأمن القومي، إضافة لمواجهة تلك الظواهر والجرائم التي تشهدها لتقليص سلبياتها سواء كانت ثقافية، اجتماعية، اقتصادية وغيرها، كما يتوجب أن تشتمل الاستراتيجية الأمنية الحديثة على تطوير القطاعات الخدمية في هذه المناطق لمواجهة تهديد تلك المخاطر التي تواجهها وتهيئة المجتمع والرأي العام للمساهمة في مواجهتها (مهيرة 2018، ص. 255).

هـ. كما تعتمد عملية تنمية المناطق الحدودية على الكثير من المقاربات والصيغ للمحافظة على سكان هذه المناطق من النزوح أو الاعتماد على بعض الأعمال التي من شأنها أن توفر لهم مداخيل غير قانونية تضرّ باقتصاد البلد كالتهريب، تجارة المخدرات ...إلخ، ونذكر من بين هذه الاستراتيجيات (حساني، طرشي 2016، ص. 4).

- ✓ استراتيجية التنمية الزراعية في المناطق الحدودية التي يمكن أن تمثل مدخلا مهمّا لتنمية هذه المناطق لتحسين المستوى المعيشي وزيادة مداخيل المزارعين، من خلال إشراك النظام البنكي في عملية التمويل، وكذا نظام التأمين في الحماية من مختلف الأخطار الزراعية. وبالاعتماد على القطاع الزراعي لتنمية المناطق الحدودية يمكن المساهمة في تنمية فعلية خاصّة وأن الزراعة اليوم بإمكانها أن تؤمن فرص عمل ووسيلة لتشبث الفرد بأرضه.
- ✓ استراتيجية التنمية الصناعية من خلال خطط وبرامج تستجيب للأولويات المتفق عليها عبر مسارات بحث واستشراف بين قوى المجتمع. وتلعب السياسة الصناعية دورا أساسيا في التنمية بحيث يمكن للدولة أن تقوم بتشجيع إقامة الصناعات في هذه المناطق الحدودية.
- ✓ ولابد للسياسة الصناعية التركيز على تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف المناطق، وفي هذا الصدد تعتبر الصناعات الصغيرة أكثر ملاءمة لظروف المناطق الحدودية، فهي تخلق فرص عمالة ممّا

يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إل رؤوس الأموال، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة.

و. أما على مستوى المحلي فتحريك العجلة التنموية في الأقاليم والمناطق الحدودية يكون بخلق وتأسيس برامج تنموية محلية وفق ضوابط الاستدامة بمساهمة فواعل حكومية وغير حكومية كما يلي: (بوقبس 2018، ص.ص. 286-287).

- ✓ تكثيف الجهود لتنمية القطاع الفلاحي من أجل مساعدة السكان على استقرارهم بمناطقهم من جهة والمساهمة في النهوض بالمنتوج الفلاحي المحلي من جهة أخرى بما أن حالتي الدراسة هي مناطق فلاحية بالدرجة الأولى.
- ✓ تركيز الاهتمام بمشاريع التنمية الريفية للمناطق الحدودية المهمشة لهدف خلق مناصب شغل ومن ثم استقرار السكان بمناطقهم الريفية من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية استقطابها لليد العاملة حتى من خارج حدودها.
- ✓ استغلال المؤهلات السياحية الضخمة الموجودة في المناطق الحدودية عن طريق تثمينها وتنميتها بتوجيه مشاريع تنموية سياحية لها بإمكانها استقطاب السياح إليها والنهوض باقتصاد هذه المناطق.
- ✓ مراجعة دورية سنوية لنمو السكان من خلال عدد المواليد والوفيات وعقود الزواج في حالتي الدراسة.
- ✓ إعادة الاعتبار الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمناطق الحدودية بتطبيق استراتيجيات مناسبة لطاقات وقدرات هذه المناطق، والتوجه نحو اللامركزية في تخطيط البرامج التنموية وتسيير الولايات والبلديات... لأنها تعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية.
- ✓ خلق حركية تنموية بالأقاليم والمناطق الحدودية من خلال فك العزلة فيها، والنهوض بالاقتصاد الوطني والإقليمي فيها، مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان نجاحات أكثر كما أثبتته تجارب الدول المتقدمة والبارزة في التنمية الحدودية.

ز. ضرورة خلق تكامل اقتصادي ناجح: يتجسد هذا الفضاء من خلال تفعيل دور الاتحاد المغاربي الذي يسعى إلى توحيد الجهود من أجل إيجاد قواعد تسعى إلى التعاون والتكامل بهدف مواجهة كل التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة على الدول المغاربية، إلا أن هذا يبقى مجرد حلم... فمنذ نشأة اتحاد المغرب العربي جل المواثيق والاتفاقيات والقرارات الصادرة عنه مجرد حبر على ورق لم تتجسد على أرض الواقع. وهذا بالأساس يقع كعائق أمام التنمية لذلك كان لزاما على هذه الدول أن تسعى إلى خلق فضاء اقتصادي مشترك يمكن هذه الأخيرة من خلق بنية تحتية لتسهيل عمليات التبادل المشترك للسلع والبضائع والعمل على تطوير المناطق الحدودية وإنعاشها (شرابشة 2018، ص. 238).

إن من يرغب في حل مشكلتي الأمن والتهريب ومشكلة البطالة في كل من دول الاتحاد المغربي، وبالتالي حل مشاكل مناطق المركز المكتظة بالسكان، لا سيما العواصم الخمس، فعليه أن يتبنى استراتيجية إقليمية للتنمية، بوصفها الاستراتيجية الحقيقية المطلوبة في عصر العولمة الليبرالية القادرة على إقامة بنى تحتية

متطورة تربط بين العواصم والمدن الداخلية والحدودية بعضها ببعض، وتفسح المجال لولادة أقطاب تنموية أساسية في كل من تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا خارج نطاق العواصم، كما هو الحال عليه في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يتطلب تغييرا جذريا في نمط إدارة الدولة والمجتمع، بين المركز والأقاليم، أي نحو تحقيق اللامركزية السياسية والإدارية، أي تطوير الديمقراطية التشاركية عبر خلق المجالس المحلية في المحافظات الداخلية والحدودية لكي تتمتع بسلطات حقيقية، والانفتاح المحتوم للحدود بين البلدين يتيح حرية تنقل السلع ورأس المال والمواطنين (رايس، وآخرون 2018، ص. 123).

4. إسهامات تنمية المناطق الحدودية المغاربية في تفعيل مشروع التكامل المغاربي:

إن مشكلة غياب التنمية في المناطق الحدودية تعتبر عائقا حقيقيا أمام مسار مشروع التكامل المغاربي، بالرغم من الإمكانيات المادية والبشرية التي تتوفر عليها هذه المناطق والتي بإمكانها دفع مسار المشروع إذا ما تمّ استخدامها بالشكل الأمثل بما يخدم الاقتصاد على المستوى المحلي والإقليمي، إضافة إلى التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود كالجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، التهريب... التي تشكل خطرا على أمن الدول ليس فقط على المستوى الداخلي بل على المستوى الإقليمي والعالمي، حيث أصبحت هي الأخرى من المشاكل التي تعيق مسار التنمية في المناطق الحدودية، إضافة إلى أنها تعيق مسار تقدم مشروع التكامل. وعليه أصبح من الضروري اعتماد سياسات مشتركة لمواجهة هذه التحديات بالوجه الذي يخدم المصلحة المشتركة ويضمن الأمن والاستقرار لهذه الدول، فمن خلال الاعتماد على السياسات التنموية المشتركة للمناطق الحدودية باستطاعة الدول تنسيق سياساتها ممّا يساهم في تقريب الرؤى السياسية لهذه الدول من أجل تفعيل العمل الجماعي المشترك في المجال الأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والذي سيؤدي إلى تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة والدفع قدما بمشروع التكامل الاقتصادي المغاربي الذي سيؤدي نجاحه حتما إلى التفكير في التكامل في المجالات الأخرى.

ولتحقيق التكامل بين المناطق الحدودية لدول المغرب لابد من الاهتمام بالأهداف الجزئية والانطلاق من التفاعلات بين الشعوب وعدم تجاهلها لصالح عموميات قد تفشل في بناء مشروع تنموي، وذلك من خلال الإسراع في استكمال مرحلة الاتحاد الجمركي لمواجهة تحديات الاقتصاد الدولي وخاصة انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة وذلك استنادا لتفعيل آليات الاتصال التنموي لا سيما ما تعلق بالجانب المعلوماتي لإرساء تكامل اقتصادي حقيقي بين المناطق الحدودية، بناء شبكة من المعلومات بين الدول المغاربية خاصة بالمناطق الحدودية لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات كقاعدة اتصالية في إطار عملية التنمية الشاملة، وتثمين مخرجات البحث العلمي وذلك بخلق ترابط بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية قصد تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة للمناطق الحدودية بالاستفادة المتبادلة من الخبرات (عثماني، بخوش 2018، ص. 248).

ولتحقيق العمل التعاوني التشاركي يجب التركيز على القضايا الاتفاقية وتجاوز القضايا الخلافية لتفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي الذي أصبح ضرورة حتمية لتجاوز التحديات الحدودية والداخلية وحتى الخارجية، من أجل تحقيق تنمية مشتركة وشاملة تسمح للكيان المغاربي مجابهة التكتلات الإقليمية الأخرى في وقت أصبحت فيه هذه التكتلات الصفة الملازمة لهذا العصر.

وعليه أصبح بناء المغرب العربي كوحدة إقليمية يعتبر خيارا استراتيجيا بالنسبة لشعوب المنطقة باعتباره المناخ الأنسب لتفعيل التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي المبني على المصالح المشتركة الذي

من شأنه فك التبعية الاقتصادية للدول المغاربية لاقتصاديات الدول المتقدمة، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتجسد إلا بترتيبات إقليمية توفر الظروف الملائمة لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي لمواجهة هزات قد يتعرض لها الاقتصاد العالمي وبالتالي فإن تعزيز مسار التكامل والتقارب بين الدول المغاربية أصبح اليوم ضرورة حتمية ومطلبا ملحا في النظام العالمي الجديد خصوصا كونها تتوفر على مقومات التكامل الإقليمي تاريخيا وثقافيا بالإضافة إلى قوتها البشرية وتنوع مواردها الطبيعية. مقومات الاندماج الاقتصادي الذي يخدم الشعوب المغاربية باتت متوفرة غير أنها تبقى رهينة الاعتبارات السياسية والأمنية التي لا تزال تخيم على الأجواء بين المغرب والجزائر خاصة، بالإضافة إلى تأزم الوضع الأمني والسياسي بكل من تونس وليبيا على إثر الثورات الشعبية التي عرفتها بمطلع 2011 (طالب، يوسفي 2017، ص. ص. 246-247).

فالدول المغاربية لا تعاني من نقص الموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية بقدر ما تعاني من تناقض الرؤى والتصورات حول الاستخدام الأمثل لهذه الموارد في سبيل تحقيق التنمية الشاملة والتكامل. فمشكلة تنمية وتطوير المناطق الحدودية المغاربية تقع على عاتق الدول المغاربية بصفة عامّة باعتبار الحدود المشتركة بين هذه الدول، ممّا جعلها تخضع لنفس التهديدات باعتبارها إقليم جغرافي واحد. لذا أصبح من الضروري معالجة هذه المشكلة في إطار تشاركي تعاوني من خلال تفعيل مشروع التكامل المغاربي المعطّل.

خاتمة:

وفي الختام يمكننا القول إن غياب التنمية في المناطق الحدودية المغاربية يفرض على المنطقة جملة من التحديات والمشاكل، يمكن تجاوزها من خلال تبني استراتيجيات تنموية تعاونية بين الدول المغاربية في مختلف المجالات وبإشراك جميع الفاعلين من حكومات وشعوب، بعيدا عن المسائل والخلافات البينية ممّا سيدفع حتما إلى العمل على تنسيق السياسات وتقريب الرؤى من أجل الإسراع في تفعيل مشروع التكامل المغاربي كضرورة تفرضها التحديات الداخلية والإقليمية والدولية.

وبهذا تصبح تنمية المناطق الحدودية ضرورة وليست خيارا على الدول المغاربية اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيقه وتحقيق النمو الاقتصادي على المستوى الإقليمي.

استنتاجات: ممّا سبق ذكره نستنتج أنه من أجل تحقيق تكامل مغاربي في إطار تنمية المناطق الحدودية المغاربي يجب مراعاة ما يلي:

- ✓ تحقيق التنمية والتكامل بين الدول المغاربية من خلال العمل على تحقيق الأهداف المشتركة وتجاوز الخلافات البينية.
- ✓ التركيز على تجارة الحدود لما لها من فعالية في تحسين علاقات الجوار بين الدول عن طريق تقوية العلاقات التجارية.
- ✓ إقامة مناطق التجارة الحرة سيؤدي إلى تنسيق السياسات الاقتصادية وتوحيد الرؤى المستقبلية فيما يتعلق بالرفع من وتيرة العمل التعاوني المشترك في المجال الاقتصادي.
- ✓ بإمكان الدول القضاء على المشاكل الحدودية من خلال اعتماد سياسات تنموية مشتركة للنهوض بهذه المناطق.

- ✓ تنمية المناطق الحدودية المغاربية من خلال سياسات تنموية شاملة تأخذ بعين الاعتبار المناطق الحدودية والداخلية على حدّ سواء.
- ✓ إقامة مشاريع مشتركة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وفك العزلة عن سكان المناطق الحدودية.
- ✓ التركيز من خلال برامج التنمية على مختلف المجالات الزراعية، التجارية، الصناعية، السياحية لتحقيق التعاون والتكامل في مختلف المجالات.
- ✓ تحقيق تكامل إنتاجي كمرحلة أولى لتحقيق تكامل اقتصادي يضمن تنمية اقتصادية لمختلف الدول.
- ✓ اعتماد سياسة أمنية مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة التي تواجهها المناطق الحدودية، في وقت أصبح من غير الممكن مواجهة الدولة منفردة لهذه التهديدات.
- ✓ إقامة مؤسسات إقليمية بإمكانها تحقيق الأهداف المشتركة وتخدم مصالح الدول المغاربية بصفة عامة.
- ✓ تفعيل الانتقال الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وتنقل الأشخاص.
- ✓ وبهذا تصبح تنمية المناطق الحدودية وخروجها من العزلة والتهميش أداة للبناء والتكامل والوحدة المغاربية.

قائمة المراجع:

القواميس والموسوعات:

1. الكيالي، ع. و (د.س.ن) موسوعة السياسة. بيروت: دار الهدى للنشر والتوزيع. جزء. 2.
2. مجمع اللغة العربية (2008). المعجم الوسيط. مصر: مكتبة الشروق الدولية. ط. 4.

الكتب:

1. أبو الخير، م. أ (2010). القانون الدولي لمنازعات الحدود (دراسة تطبيقية على الحدود العربية والإسلامية). القاهرة: ايتراك. ط.1.
2. حسين، ع. س (1996). الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. ط. 2.
3. العيدروس، م. ح (2002). الحدود العربية-العربية في الجزيرة العربية. القاهرة: دار الكتاب الحديث. ط.1.

المجلات العلمية:

1. بوقبس، ن (جويلية 2018). "نحو مقاربة تنموية مشتركة للتعاون بين الأقاليم: دراسة حالتي سوق أهراس الجزائرية وساقية سيدي يوسف التونسية بعد 2011"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. الجزائر: جامعة باتنة 1، عدد 2، مجلد 7.
4. رأفت، ش (أوت 2017). التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصر في ضوء الخبرات الدولية، مجلة بدائل. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. عدد 24.
5. رايس، م. وآخرون (ديسمبر 2018). "الاتحاد المغاربي بين مقومات البناء وعناصر الإخفاق، مع الإشارة إلى التكامل الاقتصادي عبر المناطق الحدودية". مجلة الاقتصاد والقانون. الجزائر: جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، عدد 3.
6. شاشوة، ح (سبتمبر 2016). "دور المناطق الحرة في الاندماج الاقتصادي المغاربي"، مجلة دراسات-العدد الاقتصادي. الجزائر: جامعة الأغواط، عدد 3. مجلد 7.
7. شرابشة، ل (ديسمبر 2018). "انعكاسات اللاأمن الإقليمي على الشريط الحدودي في الدول المغاربية وآثاره على التنمية"، مجلة الاقتصاد والقانون. الجزائر: جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس. عدد 2.

8. طالب، ف. يوسفي، ر (ديسمبر 2017). "أثر التهريب الجمركي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وضرورة التحول نحو الاندماج المغاربي كخيار استراتيجي". مجلة اقتصاديات المال والأعمال. الجزائر: جامعة محمد بوضياف المسيلة، عدد 4.
9. عبد العالي، ع (جويلية 2014). "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. الجزائر: جامعة باتنة 1. عدد 7.
10. عثماني، ك. بخوش، ف (ديسمبر 2018). "التكامل بين المناطق الحدودية من خلال تفعيل آليات الاتصال التنموي، التجربة الأوروبية والمغاربية. حدود المقارنة". مجلة الاقتصاد والقانون. الجزائر: جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس. عدد 3.
11. كلاع، ش (2021). التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية الجزائرية: تجارة وتهريب المخدرات أنموذجا، مجلة السياسة العالمية، عدد خاص1. مجلد 5.
12. لجنيف، م. وآخرون (ديسمبر 2018). "اتحاد المغرب العربي كتكتل اقتصادي إقليمي". مجلة الاقتصاد والقانون. الجزائر: جامعة محمد الشريف مساعدية يوق أهراس. عدد 3.
13. مهري، أ (ديسمبر 2014). "التوجه من الإعلام البيئي إلى الاتصال المسؤول في إطار التنمية المستدامة لدى المؤسسة الاقتصادية". مجلة العلوم الاجتماعية. الجزائر: جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2. عدد 242.
14. مهيرة، ب (ديسمبر 2018). "أثر الإعلام الأمني في استراتيجية الأمن القومي ومسؤوليته في تنمية الأمن الاجتماعي والاقتصادي بالمناطق الحدودية الجزائرية". مجلة الاقتصاد والقانون. الجزائر: جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس. عدد 2.
15. الياسري، ح. ق. م (2016). تنمية المناطق الحدودية في محافظة البصرة. مجلة دراسات البصرة. العراق: جامعة البصرة، عدد 22.
16. يوسفي، م (سبتمبر 2018). "تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر". مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية. الجزائر: المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت. عدد 4. مجلد 2.

الملتقيات:

1. حساني، ح. طرشي، م (16/ 17 نوفمبر 2016). "أي دور للتأمين في المساهمة في تنمية المناطق الحدودية؟"، ورقة بحثية في الملتقى الدولي الأول "تنمية وتطوير المناطق الحدودية: واقع وآفاق". الجزائر: جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس.

المواقع الإلكترونية:

1. اللولب، ح. ح (24 ديسمبر 2018)."تنمية المناطق الحدودية المغاربية: مدخل للبناء المغاربي". جريدة رأي اليوم، في الموقع: https://bit.ly/3ckzJs2 . اطلع عليه بتاريخ: 2021/60/01. على الساعة: 8:26.
2. الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم (13-14 أكتوبر 2018). تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية. الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية. الجزائر: المركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، في الموقع: https://bit.ly/3x2nMiC اطلع عليه بتاريخ: 01 /2021/06. على الساعة: 20:40.